Route Educational & Social Science Journal

Volume 5(10) August 2018

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
28/6/2018	14/7/2018	1/8/2018

دستور الاتحاد الاوربي وأثره على مسيرة الاتحاد

د. هشام التجاني الفكي

جامعة الزعيم الأزهري – الخرطوم / السودان

الملخص

يمثل الإتحاد الأوروبي نتاجاً لعمليه تكاملية لم تصل الى غايتها النهائية بعد ، ولم تزال في أوج نشاطها وتفاعلاتها ومن أهم مبادئ الإتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية الى المؤسسات الدولية الأوروبية . تكمن أهمية الورقة في أنها تسلط الضوء على أثر عدم إكتمال الدستور الأوروبي بسبب عدم التوافق بين الدول الأوروبية على كثير من بنوده ، وتبرز المشكلة الأساسية للورقة في أنه حال عدم إجازة الدستور الأوروبي فإن مستقبل الإتحاد سيظل غامضاً ومفتوحاً على كل الإحتمالات، فقد وصلت هذه العملية لمستوى جعلها غير قابلة للإرتداد وذلك لسبب بسيط هو أن الخسائر المترتبة على تراجعها أو إنهيارها أكبر من أي مكاسب محتملة لأطراف قد تبدو على بعض توجهاتها .

وخلصت الورقة لعدد من النتائج منها أن الأعباء الإدارية الناتجة من المسؤليات الجديدة للإتحاد الأوروبي تدعو الى نظام جديد للحكم وذلك من أجل حل مشكلات التمثيل وطرق التصويت من المؤسسات المختلفة ، وايضاً مثلت اتفاقية لشبونة (2007) أهمية قصوى إذ أنها ستمنح الإتحاد الأوروبي الوسائل الضرورية لمواجهة التحديات وذلك بتجميعها لكل المعاهدات والإتفاقيات ، وخاصه بعد رفض الدستور الأوروبي من فرنسا وهولندا والدستور الأوروبي أحدث تحول كبير في الإتحاد الأوروبي على مستوى العلاقات والمفاهيم والتصورات والأفكار .

Abstract

The Europeqn union represents an outcome of complementary process that has not reached the ultimate end yet , and still in the prime of the interaction .

Transferring jurisdictions of national states to international European institutions is one of the most important principles of EU .

The importance of the paper consists in shedding the light on the effect of un completion of constitution of the EU due to lack of accordance among EU countries on many of its articles .

The main problem of the paper shows that the future of the EU would remain ambiguous and have many possibilities in case of disapproval of EU constitution , to the extend that the process became irreversible because of a simple reason which is the losses due to declining and collapse may look bigger than any other possible gains for some secretive parties .

The paper concludes to a number of outcomes such as the administrative burdens of the new responsibilities of the EU call to a new regime in order to solve problems of representation and voting in different institutions , as well as Lesbone agreement (2007) is constituting top significance to the EU , it would grant the necessary means to stand to

challenges , and it includes all treaties and agreements specially after EU constitution was rejected by France and Netherland .
The European constitution has made significant shift in the EU in the area of relationships , concepts , conceptions and ideas .
The paper concludes to a number of recommendations such as the need to adopt more actual process in conformity with principle of consensus , and developing new mechanisms that consider the different relative weights of the state members and work on diminishing concerns about the newly joint countries and side line them by the articles of the constitution .
The need to develop Lesbone agreement (2007) to correct the constitution of EU and pooling in all treaties and agreements and omit conflicting articles and provisions .

المقدمة

كلمة دستور ليست عربية الأصل ولم تذكر القواميس العربية هذه الكلمة وهي في الأصل دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية ويقصد بها التأسيس أو التكوين أو النظام.

الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدزلة (بسيطة أم مركبة) ونظام الحكم (ملكي ام جمهوري) وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية) وينظم السلطات وحدود كل سلطة والواجبات الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة.

الدستور هو وثيقة قانونية تحدد النظام الأساسي لدولة ما أو لإتحاد من الدول, وتتضمن هذه الوثيقة إجابات شاملة علي الأسئلة الرئيسية مثل: ما هي حقوق المواطنين ماهي القيم التي ينبغي الدفاع عنها؟ ما هي القواعد التي تنظم عمل الأجهزة القانونية المختلفة.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب عديدة لتحقيق التكامل والاندماج الاقليمي في العالم إلا أن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت ان تفرض نفسها وتحتل موقعا متميزا بين جميع هذه التجارب ، فالإتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوربية يضم (27) دولة تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة في العام 1992م ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الإتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية ، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن إعتبار هذا الإتحاد على انه إتحاد فيدرالى حيث انه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة وان كان نظامة السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التى لاتوجد إلا في الدول الفدرالية والكنفودرالية ولا هو بمنظمة دولية حكومية عامة أو متخصصة وإن كان نظامة يتسم ببعض خصائص المنظمات الدولية الحكومية فهو يمثل كيان دولى حكومي نشأ باتفاق ارادنى بين الدول والحكومات.

وتعتبر تجربة الاتحاد الإوروبي في اكثر مظاهر التعاون بين الدول في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والتى ادت الى احداث تغيرات مهمة في الجغرافيا السياسة الاوروبا.

مسيرة الدستور الأوروبي:

وبعد عملية التوسع الكبيرة على المستوى الأفقي للاتحاد الأوروبي جاءت فكرة عمل دستور أوروبي موحد لتلبية مطالب التوسع ومواجهة التحديات. [1]

وقد بدأت فكرة صياغة دستور للاتحاد الأوروبي في عام 2000م, حين أصدر المجلس الأوروبي في نيس بفرنسا "إعلانا حول مستقبل الإتحاد الأوروبي" وقد حدد إعلان نيس أربعة موضوعات رئيسية يجب أن يتم التفكير فيها :-

1. كيف يمكن إنشاء وأيضا الحفاظ علي تخطيط أكثر تحديداً للإختصاصات بين الإتحاد والدول الأعضاء فيه؟
2. ما هو الوضع الذي يجب إعطائه لميثاق الحقوق الأساسية الذي أعلن في نيس؟
3. كيف يمكن تبسيط الإتفاقيات حتى تكون أكثر وضوحا وحتى تكون مفهومة دون أن يؤثر ذلك على معنى هذه الإتفاقيات.
4. ما هو الدور الذي سوف تقوم به البرلمانات الوطنية في البرلمان الأوروبي؟

وبعد مرور عام وبالتحديد في 15 ديسمبر 2001, في (لايكن) ببلجيكا وحث المجلس الأوروبي الاتحاد الأوروبي على ان يكون أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة ويجب العمل على فتح الطريق من اجل الوصول الى دستور لكل المواطنين داخل الاتحاد

الأوروبي. [2]

ولذلك تم قيام ما يمكن أن نطلق عليه "موتمراً دستوريا " يضم الأطراف المشتركة في النقاش حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، وذلك حتى تقوم بدراسة كافة المسائل المتعلقة بتطور الاتحاد الأوروبي في المستقبل, فقد كان من المطلوب الوصول الي اجابات واضحة ومتفق عليها لبعض المسائل الرئيسية وهي:

- **كيف يمكن تنظيم تقسيم الاختصاصات بين الاتحاد والدول الاعضاء.**
- **كيف يمكن تحديد تشكل اكثر وضوح اختصاص كل من المؤسسات الأوروبية؟**
- **كيف يمكن ضمان كفاءة وتماسك العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي؟**
- **كيف يمكن تقوية شرعية الاتحاد الأوروبي؟**

اتفق قادة الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي علي وضع دستور لاوروبا وجاءت المبادرة من بلجيكا.

لجنة الدستور الأوربي:

([1]) وظيفة الدستور الأوربي ، WWW.dw-worldde/dw/article .

([2]) الدستور الاوربي: الفرص والقيود ، فهمي ، جورج ثروت ، ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، العدد 158، ص 180.

قام المجلس الأوروبي بتشكيل لجنة يراسها الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان, وجوليانو اماتو, رئيس الوزراء الايطالي السابق, وجون لوك داهان رئيس الوزراء البجليكي السابق ، وتضم هذه اللجنة ايضا 15 ممثلا عن رؤساء حكومات الدول الأعضاء التي تسعى الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي و26 ممثلا عن البرلمانات الوطنية للدول الاعضاء التي تسعى للانضمام للاتحاد الاوروبي و 30 ممثلا للبرلمانات الوطنية للدول الاعضاء و 26 عضوء من اعضاء البرلمان الاوروبي ، ممثلين (2) من المفوضية الاوروبية، هذا بالاضافة الي امكانية دعوة كل كل من اللجنة الاقتصادية الاجتماعية و(3 ممثلين) للجنة، و 6 ممثلين من الشركاء الاجتماعيين 3 ممثلين آخرين بصفة مراقبين.

كما يؤكد اعلان (لايكن) ان الدول المرشحة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي تشارك في كافة المناقشات دون ان تستطيع منع اجماع ما بين الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي. [3]

وبعد عمل دام لأكثر من 15 عشر شهرا من مارس 2002 وحتي يونيو 2003, نجحت لجنة ديستان في التوصل الي اتفاق حول مشروع دستور لأوروبا الموحدة ابتداءً من 2004م وذلك في 13 يونيو 2003.

واجهت اللجنة المكلفة بصياغة دستور الاتحاد الأوروبي العديد من العقبات ولعل ابرزها هي ما قام الرئيس دستان بتلخيصها في ثلاثة اشكاليات. [4]

الأولي: هي ان واقع التعدد اللغوي والقومي والديني في القارة الأوروبية, وذلك بخلاف النموذج الامريكي الذي اعتمد علي الوحدة اللغوية في إقامة اتحاده ، وبخلاف النموذج الصيني الذي حافظ علي وحدته وتماسكه بالاعتماد علي غالبية ساحقة من السكان تنتمي الي سلاله الهان, وبسبب تعدد اللغات في الاتحاد الأوروبي (21 لغة) , واختلاف المذاهب والثقافات, وتباين المستويات الاقتصادية والاجتماعية, غدا الشعار الوحيد الذي يمكن ان يعبر عن روح الدستور الأوروبي هو "الوحدة في التنوع" ولهذا اكدت مقدمة الدستور ان الوحدة التي تجمع الدول الأوروبية هي وحدة القيم الحضارية, وفي مقدمتها مبادي الديمقراطية, والحرية والعدالة والمساواة واحترام الحقوق والحريات.

الثانية: أما الإشكالية الثانية فهي الإشكالية الديمقراطية, المتعلقة بعدد النواب في البرلمان الأوروبي, فلو طبقنا قاعدة الصوت الواحد للنائب الواحد ، أصيبت البنية التمثيلية في هذا البرلمان بخلل خطير بسبب التفاوت في عدد السكان في دول الاتحاد, وهناك دول يتجاوز عدد سكانها الثمانين مليونا (ألمانيا) او الستين مليونا (فرنسا ايطاليا بريطانيا), مقابل دول لا يصل عدد سكانها مليون نسمة (قبرص, مالطا و لكسمبورج), ولهذا تقرر ان يكون للدولة الواحدة خمس نواب في البرلمان لحد ادنى ، على ان يتصاعد العدد تدريجيا تبعا لعدد سكان الدولة وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي التناقصي الذي يؤدي الى تحديد عدد نواب كل دولة مثلا المانيا (82 مليون نسمة ، فيكون لها 99 نائبا بمعدل نائب واحد لكل 350 الفا وبالاجمال سيكون مجموع نواب البرلمان الأوروبي /733/ نائبا يمثلون/452/ مليون نسمة).

([3]) نفس المصدر السابق ، فهمي ، جورج ثروت ، ، ص 181.

([4]) التنظيم الدولي للنظرية العامة والمنظمات العامة العالمية والاقليمية المتخصصة ، محمد المجذوب، ، منشورات الحلبي بيروت، ص 557.

الثالثة: وهي اشكالية الهوية الدينية لاوروبا, فقد كان للدين المسيحي دورا كبيرا في التكوين التاريخي للقارة ، وهوية الشعوب الأوروبية كانت دينية قبل ان تكون قومية, ولكن ظهور حركة الاصلاح الديني (البروتستانتية) ، واعادة اكتشاف الماضي الوثني لاوروبا, الممثل بالتراث اليوناني الروماني, وانبثاق عصر الانوار, واندلاع الثورة الفرنسية, وانتشار التيارات اليسارية, كل ذلك ادى الى احداث تغيرات في الوضع السابق دون الغاء التوجهات (واحيانا العصبيات) الدينية ولهذا برز تاثير عامل الدين في المدلولات التي تزامنت مع إعداد مشروع الدستور, وشهدت هذه المدلولات مواجهات فكرية عنيفة بين أنصار تثبت الهوية العلمانية لاوروبا وانصار النص على الدور الديني في تلك الهوية, وكان الحل الوسط الاكتفاء بتضمين مقدمة الدستور اشارة "التراث الروحي" لاوروبا وابراز مادة في الفصل الخامس تؤكد حرية الفكر والضمير, والدين وحق الانسان في تغير دينه . ومع ذلك , فان مسالة تضمين القيم المسيحية في الدستور طبقت في الاجتماعات التي عقدها المسؤلون الأوروبيون. [5]

نجد ان كلمة (الديني) تركت على عموميتها دون أي تحديد، علما بان الارث الديني الأوروبي متعدد في جذوره ، ومتنوع في تجلياته ، وهو يشهد اليوم نقاشات قوية وعميقة حول المكانة الرسمية او الوضع القانوني للدين الإسلامي داخل المجتمع الأوروبي الذي يزيد عدد المسلمين فيه عن أكثر من 10ملايين نسمة. في واقع الأمر عند ظهور فكرة صياغة دستور للاتحاد الأوروبي ظهر علي الساحة الأوروبية اتجاهان متعارضان. اذ يري البعض ان الدستور الأوروبي هو فرصة يجب عدم تفويتها حتى يسيرالاتحاد بخطى ثابتة نحو طريق التكامل الأوروبي ، بينما يرى آخرون ان هدف الاتفاق الدستوري هو تسهيل عمل مؤسسات الاتحاد الذي اصبح يضم 25 دولة ، ويجب ألّا يتم استغلاله لانشاء دولة فوق قومية في بروكسل.

إلا أن الدستور الأوروبي الذي تم الاتفاق عليه لن ينحاز لطرف ضد آخر ، بل جاء في النهاية كحل وسط بين الاتجاهين, فقد تضمن الكثير من الفرص لتتقدم دول الاتحاد نحو التكامل إلا انه احاط تلك الفرص بقيود تحفظ للدول الأعضاء حرية القرار.

أقسام الدستور الأوروبي الموحد:-

ينقسم الدستور الأوروبي إلي أربعة أجزاء . جاءت مقدمة ديباجته مقتبسة من افكار احد الفلاسفة اليونانيين (توليديرس) الديمقراطية هي دستورنا لأن دولتنا لا ترعى مصالح عدد قليل من المواطنين بل اغلبهم وتلا ذلك التاكيد على الارث الحضاري لاوروبا المتمثل في قيم المساواة والحرية والعقلانية وحقوق المواطن بامتداداتها الدينية والثقافية وايمان الشعوب على الرغم من ولائها لهويتها الوطنية المختلفة بأهمية الوحدة الأوروبية لضمان بقاء واستقرار مواطني ودول القارة ثم ينقسم المتن إلي أربعة أجزاء رئيسية هي: [6]

- الجزء الأول: يتعلق بمبادئ الاتحاد الأوروبي ووظائفه ومؤسساته.

([5])- الدستور الاوربي قلب علماني في جسد مسيحي ، شبيب ، نبيل, , www.midad-me-arts-viewfaut/3478/14/4/2008

([6]). توسع الاتحاد الاوربي، التحديات والفرص، حمزاوي ، عمر ، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،العدد 157، يوليو 2004، ص 87.

- الجزء الثاني: يحدد الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد الأوروبي.
- الجزء الثالث: يتعرض لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.
- الجزء الرابع: يتعرض لوضع هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

أهم النقاط التي تضمنها الدستور:-

- أولا نظام التصويت: كان نظام التصويت داخل مجلس الاتحاد الأوروبي (مؤسسة صنع القوانين الرئيسية في الاتحاد) من اهم العوامل التي أدت الى اخفاق قمة بروكسل 2003 في التوصل الى اتفاق حول مشروع الدستور فاقتراح لجنة ديستان يقضي بتمرير القرارات بموافقة 50% من الدول الأعضاء تمثل 60% من تعداد سكان الاتحاد (نظام الأغلبية المزدوجة) استناداً الى ان الدول الأكبر تستحق حصة اكبر في التصويت عن الدول الاصغر منها . الا ان بعض الدول الصغيرة والمتوسطة مثل بولندا واسبانيا عارضت هذا الاقتراح حيث انها بموجب تلك القاعدة الجديدة ستفقد المزايا التي يؤمنها نظام التصويت الذي اقره اتفاق نيس عام 2000 حيث حصل كل بلد منها على 27 صوتا بما يقل عن الاربعة الكبار وهي فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا بصوتين فقط علي الرغم من ان تعداد سكان بولندا هو 38.6 مليون نسمة بينما يبلغ تعداد دول مثل المانيا 82.5 مليون نسمة. [7]

الا انه تم الاتفاق في النهاية على ان يتم تمرير القرارات بأغلبية 55% من الدول أي 15 دولة في حالة اتساع الاتحاد الأوروبي ليشمل 27 دولة, تمثل 65% من تعداد السكان , لكن مع وضع عده قيود منها انه يتوجب على الاقل 4 دول لوقف اجماع داخل المجلس, وذلك بهدف منع 3 من الدول الكبرى (فرنسا والمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة من امكانية العمل لمنح صدور قرار يحظى بدعم باقي الدول الصغيرة والمتوسطة , كما تضمن الدستور قيدا مرحليا, يظل ساريا حتي عام 2014 وهو أنه في حالة معارضة مجموعة من الدول وعدم استطاعتها تأمين النسبة اللازمة لمنع إتخاذ قرار معين , فإنه من هذه الحالة يمكن للمجلس الإستمرار في المفاوضات من أجل التوصل الى حل وسط يرضي الدول المعترضة وبالتالي فإن تلك الدول تمتلك فعليا إمكانية منع اتخاذ قرار حتى لو في الأجل القصير.

- ثانيا توسيع قاعدة التصويت بالأغلبية: قام الدستور الجديد بتخفيض المجالات التي يتطلب اتخاذ القرارات بشأنها اجماعاً من كل الدول الاعضاء فقد قام الدستور بتوسيع قاعدة الأغلبية لتشمل أكثر من 40 مجالا لم تكن تشملها من قبل الا أنه وضع قيدا فاذا رأت احدى الدول ان قرارا معينا يتم اتخاذه بالأغلبية في احدى القضايا التي تعتبر حيوية لمصالحها الوطنية فإنها يمكن ان تقوم بإستخدام ما يطلق عليه "فرملة الطوارئ" والتي تعني ان يتم احالة هذا الإجراء الى المجلس الأوروبي الذي يتخذ قراراته بالإجماع لإقرار الإجراء او مطالبة المفوضية الأوروبية بتعديله , وهو ما يعني امتلاك تلك الدولة لفيتو (فرملة الطوارئ).

(7). مصدر سبق ذكره ، فهمي ، جورج ثروت ،181.

كما أقرّ الدستور امكانية توسيع قاعدة الاغلبية لتشمل مجالات اخرى في المستقبل في حالة اجماع الدول الاعضاء دون الحاجة الى اجراء المفاوضات او إعادة التصديق على الدستور كله مره اخرى, لكن مع وجود قيد يتمثل في وجوب قيام المجلس الأوروبي بإبلاغ البرلمانات الوطنية بقراءته واعطائها مهلة ستة اسابيع للاعتراض, فاذا اعترض برلمان واحد فان العملية كلها تتوقف.

– **ثالثا اصلاح المؤسسات الأوروبية:** استبدل الدستور الرئاسة الدورية للمجلس الأوروبي حيث كان يتم تداول الرئاسة بين دول الاتحاد كل 6 اشهر برئيس دائم للمجلس يتم انتخابه بالأغلبية من قبل المجلس الأوروبي الى العمل على ضمان التماسك والإجماع داخل المجلس, وفيما يختص بمجلس الاتحاد الأوروبي, فان رئاسة المجلس سوف يتولاها فريق من ثلاث دول لمدة 18 شهر.[8]

فيما يختص بالمفوضية والتي ثار حولها جدل بين فرنسا وألمانيا من جهة والدول الصغيرة من جهة أخرى ، حيث دعت فرنسا وألمانيا إلى تقليص عدد أعضاء المفوضية حيث أنها تضم 25 عضواً أو أكثر وهذا العدد لا يُمكِّنها من العمل بكفاءة إلا أن الدول الصغيرة رفضت فكرة أن يكون عدد أعضاء المفوضية مساوية لعدد الدول الأعضاء ، وقد جاء الدستور بحل وسط كالعادة, حيث حدد عدد اعضاء المفوضية بثلثي عدد الدول الأعضاء إلا ان هذا النظام لا يتم العمل به إلا في عام 2014م, وياخذ البعض علي هذا الحل انه يهدد شرعية المفوضية , مما سيكون ثمنا باهظا لضمان كفاءتها. كما ادخل مشروع الدستور عدده تعديلات في اتجاه المزيد من الوضوح في علاقة المفوضية بكل من المجلس الأوروبي والبرلمان وايضا لدعم صلاحيات رئيس المفوضية إذ يُعيّن رئيس المفوضية من قبل البرلمان الأوروبي وبقرار يتخذ بالأغلبية بناء على ترشيح المجلس الأوروبي بقرار يتخذ بالأغلبية الموصوفة.

اما البرلمان الأوروبي فقد عزز مشروع الدستور من صلاحياته في الامور التشريعية والميزانية, واقر توسيع عضوية البرلمان الأوروبي ليضم 750 عضوا مقابل 736 في السابق بحد ادنى 6 أعضاء للدول الواحدة.

– **رابعا توثيق مجالات التعاون:** فقد سمح الدستور لمجموعة من الدول (يزيد عددها على ثلث الدول الأعضاء) بأن تنشئ تعاونا أوثق فيما بينها, كما يمكن لتلك المجموعة أن تقرر بالإجماع أن يتم تغيير نظام التصويت في احد المجالات التي تتطلب إجماعاً لتصبح بالأغلبية, مع التأكيد على أن أي قرارات تتخذها تلك المجموعة لا تؤثر باي شكل علي الدول غير المشتركة فيها.

– **خامسا دور أكبر للبرلمانات الوطنية:** اذ يمنح الدستور البرلمانات الوطنية المزيد من التاثير في عملية صنع القرار على المستوي الأوروبي , وهو امر لطالما طالبت به البرلمانات الوطنية حيث سيكون على المفوضية الأوروبية ارسال كل الوثائق الى البرلمانات الوطنية للاقتراع والتعليق عليها, كما سيسمح للبرلمانات الوطنية بالاعتراض علي أي اجراء تعتقد انه ينتهك مبدأ

(8). مصدر سبق ذكره ، فهمي ، جورج ثروت .

توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والدول الاعضاء, فاذا قام ثلث البرلمانات الوطنية بالاعتراض على قرار فإنه يتوجب على الموسسة الأوروبية صاحبة هذا التسريع مراجعته.

– **سادسا العدالة والشئون الداخلية**: كما يقوم الدستور بتوسيع قاعدة عمل الاتحاد الأوروبي في بعض المجالات الجديدة مثل العدالة والشئون الداخلية والتي تضم الهجرة واللجوء السياسي والشرطة والتعاون القضائي . كما ان القرارات في هذه المجالات ستتخذ – في اغلبها– بالأغلبية مما سيسهل التعاون بين الدول في قضايا الهجرة غير الشرعية والإرهاب, وقد جاءت تلك الخطوات لمعالجة التناقض بين امكانية تنقل الخارجين عن القانون بين الدول الأوروبية الاعضاء في اتفاقية (تشنجن) بينما تظل الأجهزة القضائية والشرطة في تلك الدول مقيده بالحدود ، كما يسمح الدستور أيضاء للدول الأعضاء باتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون القضائي فيما يختص بالجرائم بالأغلبية لكن مع وضع قيود تتمثل في تحديد المجالات التي يتم اتخاذ القرارات فيها بالأغلبية , بالإضافة إلي إمكانية استخدام دولة ما لخيار "الفرامل الطارئة" –التي سبق شرحها– اذا ما رات ان اجراء معينا يشكل تهديدا أساسيا لقواعد نظامها القضائي.

– **سابعا الدفاع والسياسة الخارجية**: استحدث الدستور منصب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي وهي الوظيفة التي تجمع بين وظيفتي الممثل الأعلي للسياسية الخارجية, ومفوض العلاقات الخارجية, ومن المنتظر ان يسهم هذا التعديل في اظهار مزيدا من التماسك في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية, كما ستمسح بتنسيق أكبر بين الدبلوماسية الأوروبية, والتي كانت مسؤلية الممثل مفوض العلاقات الخارجية, حيث أثيرت في الفترة الأخيرة عده انتقادات تتعلق بعدم استخدام المساعدات الخارجية كأداه لخدمة الدبلوماسية الأوروبية , على عكس الوضع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن مسؤولية وضع أهداف السياسية الخارجية الأوروبية تظل مسؤولية الدول الأعضاء, كما ان اتخاذ قرارات السياسية الخارجية في المجلس الأوروبي أو وزراء الاتحاد تكون بالإجماع, مع وجود استثناء واحد وهو إمكانية القيام بالتصويت طبقا للأغلبية علي بعض المقترحات التي قدمها وزير الخارجية و الوزير لا يستطيع تقديم مقترحاته الا بعد اتخاذ المجلس الأوروبي قراراً بالإجماع يدعوه لذلك.

اما بالنسبة للسياسة الدفاعية فقد نصت مسودة الدستور الاوروبي على ان مجموعة الدول الراغبة والقادرة علي تنفيذ مهام السياسية الدفاعية والامنية الأوروبية سوف توافق على ادارة المهمة, على أن يكون المجلس الأوروبي على علم باستمرار بتطورات الاحداث ويقدم هذا النص وسيلة او نظاماً فريداً لتنفيذ مهام ادارة الازمات, وبالتالي ليس كل الدول الاعضاء ملزمة بالتدخل في العمليات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في المستقبل كما اتجهت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة الى إعطاء تقييم أوسع للمخاطر المحتملة علي الأمن الأوروبي تتضمن انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي بالإضافة إلي مسؤوليات الاتحاد الأوروبي في العالم الأوسع من خلال مصطلحين جديدين هما التدخل الوقائي preemptive engagement. والتعددية الفعالة . lateral effectives multi .[9]

(9) . مصدر سبق ذكره ، حمزاوي ، عمر ، ص 113.

– ثامنا السياسة الاقتصادية والاجتماعية: لم يُحْدِث الدستور تغييرات جذرية في التنسيق الاقتصادي الأوروبي, فقد استمر الفيتو في مجالات الضرائب والأمن الاجتماعي, الا أن الدستور ذكر مجموعة اليورو واجتماعاتها غير الرسمية بشكل صريح كما انه سمح لأعضاء منطقة اليورو بالتعاون بشكل اكبر ولكن مع بقائهم مجموعات غير رسمية, كما تم السماح لمجلس الوزراء باتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الاجتماعي وحماية العمال بالإجماع وسمح الاتفاق للاتحاد الأوروبي باستخدام الأغلبية لتمرير القرارات المتعلقة بالعمال الذين ينتقلون في الاتحاد الأوروبي لكن مع وجود قيد "الفرامل الطارئة" بناء على طلب بريطانيا اذا رات احدى الدول ان القرار محل النقاش يمثل تهديدا لنظام أمنها الاجتماعي.

ان الدستور الأوروبي لا ينشئ بالتأكيد دولة فيدرالية يظهر ذلك في تاكيده على ان الدول الاعضاء تمنح الاتحاد الأوروبي بعض الاختصاصات حتى تحقق اهدافها المشتركة ايضا من خلال تاكيده صراحة على امكانية انسحاب احدى الدول من الاتحاد, لكنه في نفس الوقت, لم ياتي كمجرد إجراء تسهيل عمل الاتحاد الاوروبي الموسع, فالدستور اقر الشخصية القانونية للاتحاد الأوروبي.

مرحلة التصديق علي الدستور:–

ان موافقة حكومات دول الاتحاد الاوروبي علي الدستور لن تعطيه أي قيمة قانونية الا بعد موافقة الشعوب عليه, سواء كان ذلك عن طريق المجالس التشريعية التي تمثل تلك الشعوب, او عن طريق اجراء استفتاء مباشر, وهو ما يعرف بمرحلة التصديق, وامتدت تلك المرحلة حتى عام 2006م.

تعد مرحلة التصديق على الدستور المرحلة الأصعب في طريق إقرار الدستور الأوروبي, حيث سيكون علي الحكومات الأوروبية (على حد تعبير بان كوكس الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي) ان تقوم بتسويق الدستور لشعوبها وبالرغم من صعوبة تلك المهمة, إلا انه يمكن للدول الأعضاء كذلك , أن تقوم بإستغلال ثنائية الفرص والقيود داخل الدستور لتتماشى مع المزاج العام لشعوبها ويبدو ذلك واضحا بمقارنة كيفية تناول وزراء الخارجية الألمانية والانجليزية للدستور, ففي حين تشير وزارة الخارجية الألمانية إلى أن الدستور الأوروبي يمثل خطوة كبيرة على طريق التكامل الأوروبي, فإن وزارة الخارجية البريطانية تبدأ بالتأكيد على الاتفاق الدستوري (لاحظ التعبير المستخدم) لن يُحدث أي تغيير جذري في العلاقة بين الاتحاد والدول الأعضاء, وأنه ينص على ان الإتحاد لا يملك إلا السلطات التي قررت الدول الأعضاء تفويضها إليه.

التصديق على الدستور يمكن ان يتم بطريقتين اما عن طريق تصويت البرلمانات الوطنية, او عن طريق استفتاء مباشر للشعوب وكانت 6 دول قررت طرح الدستور للاستفتاء الشعبي المباشر وهي فرنسا لبريطانيا ايرلندا ، البرتغال واسبانيا، بينما قررت 8 دول الاكتفاء بطرح الدستور للتصديق من جانب برلماناتها وتلك الدول هي النمسا، اليونان، ايطاليا،السويد، قبرص، الشيك مالطا ألمانيا حيث يمارس الرأي العام ضغوطا من اجل طرح الدستور للاستفتاء الشعبي على الرغم رفض البرلمان الألماني الإقتراح بهذا الشأن بينما لم تحسم باقي الدول أمرها بعد بهذا الشأن. [10]

([10]) . مصدر سبق ذكره ، فهمي، جورج ثروت ، ص 183.

في العام 2005م جرى استفتاء على مشروع الدستور في معظم الدول الأعضاء, فحظي بموافقة نصف الأعضاء تقريبا ومنهم ألمانيا وايطاليا واسبانيا, ولكنه رفض في كل من فرنسا وهولندا, وبعده توقفت عملية الاستفتاء أو أجلت حيث يشترط موافقة جميع الدول حتى يصبح الدستور ساري المفعول.[11]

الرفض الفرنسي لدستور الاتحاد الأوروبي:-

توجه الناخبون في فرنسا منذ صباح الأحد 30 مايو 2005م لصناديق الإقتراع, وصرحت الحكومة الفرنسية ان نسبة الإقبال فاقت 66% وتشير تقديرات اخرى الى ان نسبته تتراوح بين 70% و80% أعطت مغامرة شيراك بإجراء استفتاء على الدستور بدلا من تصويت مضمون في البرلمان, عكس النتائج المرجوة منها على مايبدو مما يشير الى أنه أساء قراءة المزاج العام مثلما فعل في عام 1997م عندما حل البرلمان وخسر الحزب المحافظ الذي يتزعمه السلطة.

إلا أن نتائج الاستفتاء الفرنسي حول الدستور الاوروبي الموحد عكست حجم الاحباط الذي الم بالفرنسين من مشروع اوروبا الموحدة ولأجل ذلك صوتت الاغلبية الفرنسية ب (لا) للدستور الأوروبي الموحد الأمر الذي عرقل مسيرة التكامل الاوروبي على الصعيد السياسي والاقتصادي باعتبار ان فرنسا تشكل قطب الرحى في المجموعة الاوروبية وتتمتع بثقل سياسي كبير داخل المجموعة بل تعد أهم لاعب ومهندس في الاتحاد[12]. والأكثر من ذلك فان الدستور يحمل لمسات فرنسية واضحة, والفرنسيون الذين رفضوا الدستور هم أنفسهم من قبل بمشروع الاتحاد الأوروبي والعملة الموحدة في وقت سابق – اليورو- فماذا حدث حتي يخرج الفرنسيون عن هذا المسار وينزلون من قطار الوحدة الاوروبية.

الواقع ان الفرنسيين الذين أعطوا صوتهم في البداية للعملة الاوروبية الموحدة ومشروع الاتحاد الاوروبي بشكل عام كانوا يتوقعون ان يؤدي ذلك الى مساعدتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واستراتيجيا, وان يعالج كل مشكلاتهم التي ظلوا يتخبطون فيها منذ عقدين تقريبا. والذي حدث فعليا ان ذلك زاد في مراكمة مشاكلهم وكان السبب الرئيسي في رفضهم للدستور سخط الناخب الفرنسي على حكومة شيراك وسوء الاوضاع الداخلية في فرنسا وتزايد معدلات البطالة في اعلى مستوى لها خلال الخمس سنوات وهي اكثر من 10.2% وخوف العمال من منافسة العمال البولنديين والتشيك ومن المحتمل الاتراك ذو الاجور الرخيصة وبالتالي فقدانهم وظائفهم وتقليل اجورهم وانخفاض الاصلاحات والخدمات الاجتماعية والصحية الأمر الذي ادى الى تجمع اقصى اليمين واقصى اليسار بالتصويت ضد الدستور.

وادرك الفرنسيون ان حكومتهم باتت تحمل الهم الاوروبي اكثر من الهم الفرنسي الداخلي, وباتوا مستاءين من السعي الحثيث من حكومتهم لمعالجة ملفات الاتحاد الاوروبي على حساب ملفات الداخل الفرنسي, بالاضافة الى ان كل الاحلام والوعود التي نادى بها شيراك ومهندسو الوحدة الأوروبية في فرنسا قبل انضمامها للعملة الاوروبية الموحدة قد تبخرت. بالاضافة الى

([11]). ، الجميلي، صدام مدير ، الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل، بيروت ، الطبعة الاولى 2009 ، ص 54.

([12]). مصدر سبق ذكره ، الجميلي، صدام مدير ، ص 54.

ذلك فقد اصبح الفرنسيون ينظرون بكثير من الاستياء الي الجرائم المنظمة من مثل السطو المنظم وتجارة الرقيق الابيض, وما الى ذلك من الجرائم التي حملها رعايا دول اوروبا الشرقية سابقا والذين باتوا لا يحتاجون الى تاشيرة لدخول فرنسا, وهناك وجدوا المناخ مواتيا لاقتراف ما تعودوا عليه في بلادهم من جرائم كبيرة ، وهو الامر الذي جعلهم يحنون الى المرحلة الماضية عندما كانت فرنسا محرومة علي هؤلاء وغيرهم.

أن الفرنسيين كثيراً ما يذكرون عهود الفرنك الفرنسي ويرون ان اليورو جلب معه الفقر والغلاء بشكل مدهش الأمر الذي أزعجهم ، فعندما كان هذا الفرنسي يعتقد ان مشروع الاتحاد الاوروبي سيعضد لقمته ويحميها صوت ب(نعم) لصالح هذا المشروع وعقب دخول فرنسا في العملة الموحدة اليورو بدأ اعتقاده يهتز بمشروع الوحدة الأوروبية ، بالإضافة إلى أن النزعة الوطنية طغت بشكل كبير في فرنسا في وقت غزاها العديد من المثقفين والمفكرين والسياسيين الذين أصبحوا يتحدثون عن الغول الامريكي والتابع البريطاني له, والغول الانجلوسكسوني, وعن الهتلرية الصناعية والاقتصادية الجديدة في المانيا هذا وغيره وُلد ما يسمى بالاصولية الفرنسية او العودة الي احضان الثقافة والحضارة الفرنسية التي يجب ان تكون بمثابة السياج الذي سيحمي فرنسا من الذوبان في سياج العولمة الزاحفة وتوابعها.

وتجدر الاشارة هنا الى ان المسلمين الفرنسين لعبوا دورا كبيرا ايضا في رفض الدستور الذي تجاهلهم وتجاهل وجودهم وثقافتهم بل تجاهل وجود ثلاثين مليون مسلما في الغرب.

وعلي الرغم من ان الرئيس الفرنسي جاك شيراك اعلن انه لن يحيد عن التزاماته الأوروبية الا انه بالتاكيد لا يمكنه ان يمضي في هذه الالتزامات بنفس الحماس والانطلاق الذي كان عليه قبل الاستفتاء, الا ان الشارع الفرنسي رد عليه بان فرنسا للفرنسين ومستقبل فرنسا يبدأ من فرنسا وليس من اوروبا. [13]

الرفض الهولندي للدستور:-

جاء الرفض الهولندي بمثابة الضربة الثانية التي يتلقاها الاتحاد الأوروبي خلال ثلاثة ايام , بعد الضربة التي وجهها الفرنسيون لمشروع الدستور(الأوروبي الموحد) وحتى اذا ما اعتبرنا ان الناخبين الهولنديين أرادوا إظهار رفضهم لسياسات الحكومة الحالية برئاسة بينز بالكينيد من خلال التصويت السلبي للدستور ألا أن النتائج تكشف حجم الفجوة بين المواطنين والسياسيين, ولكن أيضا تقسيم عمودي في جميع المنظمات تقريبا ، اذ دعمت قيادتهم الدستور ، في حين أن نسبة عالية من أعضائها رفضوه.

صوت الهولنديون ضد الدستور بنسبة بلغت 62،1%، ونجد ان الرفض الهولندي للدستور هو إشارة إلى أن التيارات المعارضة له ، نجحت في أثارة مخاوف الهولنديين من القول نعم للدستور ، حيث قاد الحزب الاشتراكي المعارض جبهة الرفض للدستور الأوروبي في هولندا واستغل بصورة رئيسية تخوف الهولنديين من ذوبان وضياع هويتهم الخاصة في اوربا الموحدة ، خاصة ان هولندا بلد صغير وتاريخيا كانت محل اطماع العديد من هذه الدول الكبيرة . كما يلتقي الحزب الاشتراكي المعارض

([13]). نفس المصدر السابق ، ابو زكريا ، يحي,.

مع أحزاب يمنية كقائمة "بيم فورتين" المعادية للاجانب ، ومجموعة "فلدرس" وحزب "الوئام" الهولندي الذي يخشى من توسع الاتحاد الاوروبي ليشمل تركيا, ورغم صغر الاحزاب الداعية الى رفض الدستور الاوروبي الا ان جبهة الرفض الشعبي إزدات قوه في الاشهر الأخيرة قبل عملية التصويت.[14]

يعزو المراقبين الرفض الهولندي لمسودة الدستور الاوروبي الى خشية غالبية الهولنديين من ان يمس هذا الدستور بسيادتهم الوطنية, وبمواضيعهم المقدسة مثل زواج المثلين او الموت الرحيم المسموح به وفق شروط طبية وإنسانية معينة وهو يعود بالدرجة الاولى الى الإعتقاد السائد في هولندا بان "الدولة الفيدرالية الأوروبية" التي يكرّس الدستور الموحد الى وجودها, ستهيمن على القرار السياسي في اوروبا وهنا يصف وزير العدل الهولندي السيكولوجية الشعبية الهولندية قائلا "يعتبر الهولندين ان قطار الوحدة الأوروبية يسير بسرعة كبيرة ، وخاصة بعد اعتماد اليورو وما نتج عنه من ارتفاع للاسعار , اضافة الانطباع السائد وسطهم بغياب تاثيرهم على الصعيد الأوروبي". والشي المثير للتأمل هو ان الضربة التي تعرض لها البناء الاوروبي قد جاءت من الدول الاباء التي شاركت في تأسيس الإتحاد ووضعت اللبنات الاولى لقيام المشروع الوحدوي مثل فرنسا وهولندا وهما من الدول الست التي وقعت عام 1957م علي معاهدة تأسيس الاتحاد مع كل من المانيا وايطاليا وبلجيكا ولوكسمورج وهذا التطور المثير للجدل جعل البعض يتساءل: هل سيتحمل الأبناء (أي دول اوربا الشرقية والوسطى المنضمون قريبا) اخطاء الآباء المؤسسين؟ هذا اذ ما اعتبرنا ان رفض الدستور الأوروبي الآن خطأ فادح فاذا كان بعض المسئولين الاوروبين قد قالوا ان رفض الدستور من جانب فرنسا وهولندا يعود الى الخلط بين الاستياء من اداء الحكومات الوطنية وبين التوجهات الأوروبية الا ان الأمر يحتاج الى قراءة اكثر تعقيدا وهو ما طالبه ثلاثة من كبار المسئولين في الإتحاد الأوروبي في بروكسل وهم جوزيب بوريك رئيس البرلمان الأوروبي وما نويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية وجان كلود بوكر رئيس وزراء لوكسبمودغ "الرئاسة الحالية للإتحاد الأوروبي" وأوضح البيان بان هنالك كسلا وتقاعسا, ربما يكون غير مقصودين من جانب الأوساط السياسية الأوروبية, لتوعية المواطنين بالمشروع الأوروبي وزيادة فكرة شفافية فكرة الاتحاد الأوروبي في جميع المجالات, خاصة اذا علمنا ان ما يزيد عن ثلث الناخبين الأوروبين يقولون أنهم لا يعلمون شيئا عن الدستور الجديد ، وينظر الكثيرون منهم الي الإتحاد الاوروبي ومؤسساته على أنها بعيدة عن أوطانهم ومثقلة بالبيروقراطية والفساد. د[15].

أزمة رفض الدستور:

(14). بعد الرفض الفرنسي ، المدهون ، لوي ،, صفحة ثانية للدستور في هولندا www.dw.world.de/dw/articble-or/602094/0--htm.

(15). الدستور الاوروبي ، مصطفي، عبد الله ، تمرد الاباء www.alislan.org/indxphp/option.com.

توصف الأزمة التي اثارها الرفض الفرنسي والهولندي لمسودة الدستور الأوروبي الموحد بانها اكبر ازمة واجهت مسيرة توحيد أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية, لكن هذا بدوره يقودنا الي سؤال محوري ما هو المرفوض من الدستور شعبيا؟.[16]

- من الناحية الاجرائية ، ان تباين فكرة الدستور الاوروبي امر سابق لأوانه ، بل هذا ما يسري ايضاً على الصيغة المعروضة التي تقرر أنه في حالة عدم تصديق ست دول من أصل 25 دولة عضو في الاتحاد ينبغي عقد قمة طارئة للنظر في الموضوع, ولا يوجد ما يشير الى ان الحكومات الأوروبية ستتخلى عن مساعيها للوصول الى دستور مشترك.
- الدستور لا يسري مفعوله ولا تطبق بنوده الا عند التصديق عليه بالاجماع, وهذا ما تعنيه تحديداً نتائج الاستفتاء في فرنسا وهولندا.
- عدم سريان مفعول الدستور لا يعني توقف الاتحاد الأوروبي عن الحركة, وهذا ما يعنيه مثلا ان القضايا الكبرى المطروحة للبحث حاليا, مثل اسس الميزانية الاوروبية للفترة من 2007, 2014م والسياسة الزراعية ومكافحة البطالة وغير ذلك من القضايا التي كانت مطروحة للبحث وستستمر عملية التقرير بشأنها بغض النظر عن مصير الدستور, واستنادا الى معاهدة نيس السارية المفعول حتى يوجد بديل عنها.
- نسبة عالية من السياسيين والإعلاميين, وخبراء استطلاعات الرأي تُجمع على أن غالبية الرافضين لم يطّلعوا على مواد الدستور نفسه اطلاعا كاملا او كافيا, فمن العسير القول برفض هذا الجانب منه, وعلى ان الرفض يعتمد علي احد امرين, احدهما رفضاً سياسياً لا علاقة لها بنص الدستور أصلاً, وثانيها ما يروج له عدد من الأحزاب الصغيرة نسبيا والروابط المصلحية في تلك البلدة والتي تشكل خليطا واسع النطاق ، جميع اطرفة رفضت الدستور لأسباب متباينة ولكن يبقى الاختلاف قائما بين تلك الجهات في الميادين الاخرى.
- من تلك الاسباب التي يجري الترويج ايضا ان التوسعة الأوروبية الكبري من 15 الي 25 دولة عضوا دفعة واحدة تجري علي حساب الدول الغربية اقتصاديا وماليا, ولا شك ان هذه التوسعة لها نفقاتها ولكن التعويض عنها بأسواق استثمارية واستهلاكية جديدة وبتطوير وضع الاتحاد اقتصاديا علي المستوي العالمي يعوض تلك النفقات و كانت الأمثلة العديدة علي ذلك في عام مضي علي التوسعة التي سرى مفعولها في مايو 2004م ان المخاوف من إغراق الأسواق الالمانية والفرنسية بالمنتجات الغذائية البولندية لم تحقق بل سجلت حركة تجارية معاكسة. كما ان البعض الاخر ينظر الي الدستور علي انه اداة للرأسمالية علي النمط الأنجلوساكسوني واصفين الدستور بانه "ميثاق للراسمالية". إلا ان ازمة الدستور تنطوي واقعيا علي سلسلة من العقبات يعني في طريق الوحدة الاوروبية وهي.[17]

([16]). الدستور الاوربي ازمة كبري، www.arraee.com/modulesphd7name.

([17]). الدستور الاوروبي علي عتبة غرفة الانعاش ، مارك, قو ستافو, ترجمة عبد الباسط المهدي, www.larepoptica.it.

- لا يوجد شي محدد في الدستور ينبغي تعديله علي امل ان يجد الدستور بمجموع الموافقة اذا اعيد الاستفتاء عليه في هذا البلد او ذاك ومن اسباب الرفض التي يجري الترويج لها القول ان الدستور الجديد يحد من الصلاحيات الوطنية لحساب الاجهزة المركزية الاوروبية.
- كيفية الموازنة بين المصلحة القومية الوطنية من جهة والمصلحة الأوروبية المشتركة من جهة اخرى.
- السياسية الخارجية تبقى خارج نطاق صلاحيات المجلس النيابي الأوروبي ويسري ذلك علي السياسة الزرعية رغم انها تستهلك القسم الاعظم من الميزانية الاوروبية المشتركة إضافة الي ندره الحديث عن مستقبل الاتحاد الاوروبي اقتصاديا في عصر العولمة.
- الحكومات تلجأ الي اغراء الشركات بتسهيلات ضرائبية كبيرة لا يمكن التعويض عنه الا عن طريق مزيد من الضغوط علي الفئات السكانية الاقل دخلا وهو ما جعل ظاهرة ارتفاع النسب المتزايدة للفقر تنشر جنب الى جنب مع ارتفاع النسب المحدودة من اصحاب المليارات.[18]
- الناخب الأوروبي لا يجد بديلا في الانتخابات الوطنية للاختيار مابين يمين ويمين متشدد وهو ما ينعكس في ظاهرة الانسحاب من الاحزاب والحياة السياسية وفي انخفاض نسب المشاركة في التصويت, كما ينعكس ايضا في ارتفاع نسبة ما يسمى بالتصويت الاحتجاجي الذي لا يوجد بديلا ولكن يعبر عن رفض الموجود في السلطة, كما يعتبر التصويت على الصعيد الاوروبي احد المبادئ المفضلة لمثل هذا التصويت الاحتجاجي مما يجعل نسبة لا بأس بها من التصويت برفض الدستور تعبيرا عن الاحتجاج على سياسات لا علاقة لها به ومع ادراك أن ذلك لا يغير شيئاً علي مستوى الاوضاع المعيشية ذات العلاقة بالاحتجاج لا التصويت.

إجراءات مابعد رفض الدستور:-

نجد ان معظم ما طرح من اقتراحات للتعامل مع الازمة لا يتجاوز حدود إجراءات شكلية ومواجهة المشكلات العاجلة التي آثارتها الازمة ، ومن هذه الاقتراحات المضي من عملية التصديق الي نهايتها, رغم القول بعدم جدواها قانونيا اعترض علي ذلك عددا من الحكومات لاسيما في بريطانيا وبولندا خوفا من نكسة سياسية علي المستوي الوطني للحكومات المعينة في سياستها الاوروبية ويبقى المنتظر موضوعيا هو ما يمكن فهمه تحت عنوان استراحة سياسية في مسيرة الوحدة الأوروبية وصدرت في البداية عن المستشار الالماني شرودر ويمكن أن يفهم التالي خلف العنوان السابق[19]:-

1- تأجيل مشكلة الدستور الى ما بعد الانتخابات الالمانية على وجه التحديد وربما الي نهاية عام 2006م.
2- تعديل بعض البنود علي الاقل لتسويغ اعادة التصويت جنب الى جنب مع حملة توعية شعبية سبق التقصير فيها.
3- التباطوء في التحرك – بمعنى البقاء في حدود المقرر سابقا- على صعيد التوسعة الأوروبية وهو ما ينعكس على مفاوضات انضمام بلغاريا ورومانيا والتشدد في المفاوضات مع تركيا.

([18]). الدستور الاوروبي علي عتبة غرفة الانعاش ، نفس المصدر السابق.

([19]). الدستور الاوروبي ازمة كبري ، مصدر سبق ذكره.

4- احتمال ان تمضي مجموعة من دول الاتحاد فيما سبق ان شرعت في تسميته بغض النظر عن الدستور الأوروبي.

اتفاقية لشبونة والخروج من الأزمة الدستورية:-

أنهى توقيع معاهدة لشبونة من قبل حكومات الدول لـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، يوم 13/ديسمبر/2007م ، المرحلة التي سميت من باب التورية "فترة تأمل" والتي تلت رفض المعاهدة الدستورية الأوروبية في فرنسا وهولندا، ونجد ان هذه المعاهدة مع مراعاتها ترتيبات البني المؤسساتية الخاصة بالاتحاد ، ستعزز من طبيعة الاتحاد النيوليبرالية في العمق ونتيجة لهذا على الأرجح ، فلقد هندست شكل يحضها, بلهجة بروكسل (مركز المفوضية الاوروبية) ضد أي حادث في مسار إبرامها, وهذا ما يعني: انه لا يجب اخضاع هذه الاتفاقية الى حكم الشعوب الذين لم يقبلوا ابدا من قبل بهذه الصراحة بأنهم دخلاء وغير مرغوب فيهم ضمن البناء الأوروبي.

هذا النص الجديد والمعنون "**معاهدة حول إليه عمل الاتحاد الأوروبي**" والذي سماه السيد نيكولا ساركوزي خلال حملته الانتخابية, ومن باب قلب المعنى "**معاهدة مختزلة او معاهدة مصغرة**" لا تتضمن اقل 256 صفحة تحتوي على ما يقارب الـ 300 تعديل على المعاهدة التاسسية للمجموعة الأوروبية (روما 1957م) ونحو ستين تعديلا على معاهدة الاتحاد الاوروبي (ماستريخت 1992م) و12 برتكولا وعشرات البيانات.[20]

نجد ان الصعوبة التي قد تواجه المواطن العادي وكذلك, على الارجح الاغلبية العظمى من الممثلين المنتخبين, في فك غموض هذا النص, فلا يجب ان تحجب عن ما هو اساسي: انها بكل بساطة استعادة مع استثناء بعض التدابير فقط ، لمضمون معاهدة الدستور الاوروبي ولذلك ولمجرد التوزاي في الشكل ، كان يفترض إخضاع المعاهدين لنفس آليات القرار لكن ذلك لم يحدث ، والحجة التي تقدم بها ساركوزي لتبرير رفض اللجوء إلي استفتاء شعبي جديد تتميز بسوء النية الفاضحة، المعاهدة الدستورية الاوروبية كانت دستورا لا يمكن الموافقة عليه إلا بالاستفتاء اما المعاهدة حول آلية عمل الاتحاد الأوروبي فليست دستورا ويكفي التصديق البرلماني لا قرارها الواقع ان المعاهدة الدستورية الأوروبية لم تكن دستورا "أوروبيا علي الإطلاق" بالمعنى القانوني للكلمة بل هي معاهدة مثل غيرها من المعاهدات والاشارة الدستورية كانت ذات طابع رمزي لاسيما من اجل إضفاء القداسة على السياسات الأوروبية المعتمدة وجلها من الجوهر النيولبرالي الواردة في القسم الثالث من معاهدة الدستور الأوروبي , بالطبع اختفى هذا الجزء الثالث بحد ذاته, لكن جوهره بقي على حاله, لأنه وارد في معاهدتي روما وماستريخت اللتين لم تقدم المعاهدة حول آلية عمل الاتحاد الأوروبي سوي تعديلات عليهما, خاصة وان هذه السياسيات تطبق يوميا, والحجة التي قدمها "ساركوزي" أن هذه التعديلات تلقي إجماع الآراء، فإذا كان الأمر على هذا النحو فالفرصة مناسبة بامتياز للتأكد من ذلك ، فالفرصة مناسبة بامتياز للتأكد من ذلك بالرجوع إلي الناخبين.[21]

([20]). احياء الدستور الاوروبي حتي لشيونة وبدون علم الشعوب ، كاسن ، برنار, www.gllsa-comlvb/showthreadphp.26:375scached

([21]). نفس المصدر السابق.

التعديلات الأساسية في معاهدة التسوية:-

وقَّع رؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجيتهم علي المعاهدة الإصلاحية في لشبونه في 19 تشرين الأول 2007م بعد أشهر من المفاوضات الصعبة, وضعت المعاهدة حيث التنفيذ في الأول من كانون الثاني 2009م بعد عمليات تصديق الدول الأعضاء وهدفت المعاهدة إلى جعل آلية صنع القرار بالاتحاد الأوروبي أكثر فاعلية في ضوء الطبيعة التوسعية للاتحاد ولم تكن هذه المعاهدة نهاية فقط لسنوات.

من أزمة دستورية تعرض لها الاتحاد ولكنها تنطوي على تغيُّرات عميقة للأعضاء الـ 27 في الاتحاد أبرزه[22]:-

- هي معاهدة وليس دستورا في حين حل الدستور محل كل المعاهدات السابقة عبر نص واحد, عدلت المعاهدة الجديدة المعاهدتين "التأسيسيتين (روما 1957 وماستريخت 1992)" وما حصل في امستردام 1996 وفي نيس (2000).
- تم الغاء كل الكلمات او العبارات التي توحي بأن الاتحاد الاوروبي دولة فيدرالية, او الرموز (علم نشيد, شعار) حتى لو كانت لا تزال موجودة, لكن 16 بلد أكدت في بيان أرفق بالمعاهدة تمسكها بهذه الرموز.
- تجعل المعاهدة شرعية الحقوق الأساسية إضافة إلى 54 مادة حول حقوق المواطنين (حرية ومساواة وحقوق اقتصادية واجتماعية) ورغم ان هذه الشرعية تعني الحق الأوروبي لا الحق الوطني ، حصلت لندن ووارسو على حق عدم تطبيقها.
- حق الاقتراح الشعبي إذ يحق لمليون مواطن "دعوة" المفوضية الأوروبية إلى "طرح" اقتراح تشريعي في مجال معين.
- بدل اعتماد الرئاسة الدورية نصف السنوية, سيتم انتخاب رئيس لقمة قادة دول الاتحاد الاوروبي من جانب هذه الهيئة لعامين ونصف عام ، إلا أن مبدأ الرئاسة النصف سنوية سوف يظل معتمدا بالنسبة الى مجلس الوزراء. ولكن يتمتع هذا الرئيس بصلاحيات على المستوي الوطني, اذ يتولي اعداد القمم وتمثيل الاتحاد الأوروبي على المستوي العالمي, دون ان يتضارب ذلك مع الصلاحيات الممنوحة للممثل الاعلى للاتحاد الاوروبي للسياسة الخارجية والأمن.
- أُدخلت المعاهدة نظام تصويت جديد, حيث يتم اتخاذ القرارات بالاكثرية الموصوفة اذا حاز على دعم 55% من الدول التي تمثل 65% من سكان الاتحاد الأوروبي لكن تطبيق هذا القانون ارجي الى عام 2014م وربما 2017بعد تسوية مع بولندا.
- تم توسيع مجال اتخاذ القرارات بالأكثرية الموصوفة ليشمل نحو أربعين مجالاً, خصوصا التعاون القضائي وعلى صعيد الشرطة, ويستطيع البريطانيون والايرلنديون تطبيق هذه القرارات حين يريدون.

(22). الاوربيون يوقعون معاهدة لشبونه الاصلاحية, www.alarl.com/pages.php?news.

- تحدد المعاهدة أهدافاً جديدة مثل سياسية مشتركة في الطاقة ومكافحة الاحتباس الحراري, وتقر بأهمية الخدمات الاجتماعية وتضيف "بندا اجتماعياً" ينبغي أخذه في الاعتبار في كل سياسات الاتحاد.
- تم توسيع سلطة البرلمان لجهة المشاركة في اتخاذ القرارات مع الدول الأعضاء في شؤون القضاء والهجرة والأمن, وتستطيع البرلمانات الوطنية ان تطلب من المفوضية إعادة النظر في اقتراح معين في حالة تفاديه مع صلاحياتها.
- أما المفوضية التي تعد الاقتراحات التشريعية فستضم اعتباراً من عام 2014م عدد من المفوضين يساوي ثلثي عدد الدول, علماً ان كل دولة الآن بها مفوضها.
- عملت المعاهدة على إلغاء حق النقض (الفيتو) الوطني في نحو 50 مجالاً من مجالات السياسات وتعيد توزيع اوزان التصويت بين الدول الأعضاء.
- تمنح المعاهدة دولة معينة امكان الانسحاب من الاتحاد ضمن شروط تتفاوض في شأنها مع شركائها. [23]

توضيح وتنامي اختصاصات الاتحاد:-

تحدد معاهدة لشبونة الاختصاصات علي الشكل التالي[24]:

1. يتمتع الاتحاد باختصاصات تمنحها له الدول في معاهدة لشبونة.
2. تبقي جميع الاختصاصات المتبقية تابعة للدول.
3. تم اعداد لائحة اختصاصات موزعة على ثلاثة فئات وهي:

أ- الاختصاصات الحصرية للاتحاد.

ب- الاختصاصات الموزعة بين الدول الاعضاء والاتحاد.

ت- زيادة الاختصاصات الحصرية للدول الاعضاء إذ يمكن للاتحاد القيام بـ"انشطة داعمة وتنسيقيه ومكملة".

هنالك اختصاصات جديدة تنتقل من مجال النشاط الحصري للدول الي لائحة الاختصاصات المشتركة, بين الاختصاصات المعنية, يمكن ذكر حيز الحرية والعدالة (بما في ذلك الهجرة وحق اللجوء السياسي) , والتعاون القضائي والجزائي, وسياسة الطاقة ووسائل النقل والفضاء.

وهنالك أيضاً مجالات مفتوحة على النشاطات الداعمة, وتنص المعاهدة على إمكانية استيراد الاختصاصات للدول وتنص أيضاً علي إمكانية تنامي صلاحيات الاتحاد عبر تعزيز أشكال التعاون واستعمال "بند العبور" يمكن ان تتناول اشكال التعاون كافة الاختصاصات غير الحصرية للاتحاد الاوروبي.

وفي نهاية عام 2009م دخلت المعاهدة حيز التطبيق وبذلك يتسلم اول رئيس لمجلس الاتحاد الاوروبي البلجيكي هيرمان فان روميوي والممثلة العليا للشؤون الخارجية للاتحاد وزيرة خارجية الاتحاد البريطانية كاثرين اشتون, مهام منصبيهما واكدو على

([23]). نفس المصدر السابق.

([24]). الاوربيون يوقعون معاهدة لشبونه الاصلاحية, www.alarl.com/pages.php?news.

ان الاتحاد سيصبح اكثر قوة وقدره وفعالية في تلبية التوقعات في مجالات الطاقة والتغير المناخي ومحاربة الجرائم عبر الحدود والهجرة كما سيصبح الاتحاد قادرا علي رفع نبرته علي الساحة السياسية الدولية.[25]

عقبات في طريق الاتفاقية:

اذا كانت العقبات والمشكلات الصغيرة من علامات صعوبة مسيرة الوحدة الاوروبية, فهي لاتوازي ان معاهدة لشبونة حققت قفزة جديدة بدخولها حيز التنفيذ لتثبيت وجهة الطريق مستقبلا, وان لم تكن بمستوي ما كان يرغب فيه انصار سرعة توحيد اوروبا عندما طرح مشروع الدستور للبحث اول مرة اذا اثبتت معاهدة لشبونة ان التحديات التي تواجه اوروبا على صعيد السياسات الدولية تجبر الدول الاعضاء فيها لتخلي ولو جزئيا عن بعض الصلاحيات الخاصة بكل منها قوميا لتقوية الكيان المركزي الجامع لها في الاتحاد الأوروبي ، رغم هذه التعديلات التي أدخلتها معاهده لشبونه نجد ان الاتحاد الأوروبي لم يبلغ بذلك مستوى الولايات الأوروبية الموحدة على النحو الذي نادي به رئيس الوزراء البريطاني الأسبق تشرسل – ولكنه قطع خطوه كبيره علي هذا الطريق بعد اكثر من خمسين سنة مرت على بداية المسيرة الأوروبية.[26]

هنالك بعض العقبات التي يمكن الاشارة اليها التي تتعلق بسير تنفيذ الاتفاقية, وهي ان التطور المتحقق على مستوي صلاحيات المجلس النيابي والابقاء على مبادي معينة كالسياسات الداخلية والمحلية على مستوي الاقاليم خاصة لنظام التصويت بالاجماع , ابرز النقاط التي تستهدف في الدرجة الاولى كسب المزيد من التايد الشعبي لصالح الاتحاد , لا سيما ان المخاوف الشعبية تتركز علي الخشية من تضخم المركزية الأوروبية على حساب ما يمكن تحقيقه وتطويره محليا حتى علي مستوى البلديات ، إلا أن العقبة الحقيقة والأكبر تكمن في سياسة الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي ومدى استعدادها للتوافق على القضايا الحاسمة بدلاً من إتباع سياسات قومية متفرقة لعل أبرزها في الفترة الماضية التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية[27]. لكن بالرغم من كل ذلك نجد ان جوهر معاهدة لشبونة 2007م والتصديق عليها في نهاية عام 2009م هو صياغة اجابات بشأن **ثلاثة اشكاليات رئيسة هي ، خلق صورة ايجابية عن مشروع الوحدة الأوروبية وتنظيم الحياة السياسية والمجال السياسي بصورة تتعامل مع الزيادة المستمرة في عدد اعضاء الاتحاد وتحويل الاتحاد الاوروبي الى قوة استقرار داخل وخارج القارة ونموذج ديمقراطي معاصر يتقدى به في النظام العالمي الجديد**.[28]

وختامـا:–

يمثل الإتحاد الأوروبي نتاجاً لعملية تكاملية لم تصل إلي غايتها النهائية بعد ولم تزال في أوج نشاطها وتفاعلاتها . والآن الإتحاد الأوروبي ما زال في مسيرته ، فإن شكله النهائي ومستقبله مازال غامضاً ومفتوحاً علي كل الاحتمالات . ومن

([25]) .معاهدة لشبونة تدخل حيز التنفيذ، www.wowd.de-dwlarticleo.

([26]). السلحفاة الاوربية بعد معاهدة لشبونة ، شبيب ، نبيل, ww.annabaaorg-nhanewss/67/462/-htm,

([27]). نفس المصدر السابق.

([28]). معاهدة لشبونة فرصة الاتحاد الاوروبي ، حمزاوي ، عمر, "خيره"www.alarabiya.net/views/2007/430ar/net

الطبيعي أن يتطور دور الاتحاد الأوروبي علي الساحة الدولية ليتواكب مع البيئة العالمية . فقد وصلت هذه العملية لمستوي جعلها غير قابلة للارتداد وذلك لسبب بسيط هو أن الخسائر المترتبة علي تراجعها أو انهيارها أكبر من أي مكاسب محتملة لأطراف قد تبدو متحفظة علي بعض توجهاتها . ويفترض هذا الوضع أن جميع الأطرف المشاركة فيها حريصة علي تأمين نجاحها و استمرار تقدمها . رغم توقع استمرار خلافتها حول وجهتها وسرعتها .

وإذا كان الحلم الأوروبي لتحقيق الوحدة الكاملة له جاذبيته فإنه لم يستأصل بعد الإنحيازات والنزاعات القومية فالثقافة القومية والخصوصية الذاتية تضرب بجذورها في التاريخ ، ويصعب إستبدالها بما هو أعم وأشمل ولكن فوق ذلك تكن أصالة التجربة الأوروبية المعاصرة في نجاحها في تحويل القارة الممزقة بسبب الحروب والفقيرة جراء فاتورة آلة الدمار والمنهكة والمثخنة بالجراح إلي واحدة من أغني و أقوي المناطق في العالم .

لذا لابد من العمل على تطوير معاهدة لشبونة لتكون دستورا دائما للاتحاد الأوروبي ، ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث للنتائج الآتية:

- **إن الأعباء** الإدارية الناتجة عن المسئوليات الجديدة للإتحاد الأوروبي تدعو إلى نظام جديد للحكم وذلك من أجل حل مشكلات التمثيل وطرق التصويت في المؤسسات المختلفة.
- **مثلت** اتفاقيه لشبونة (2007م) أهمية قصوى إذ أنها ستمنح الإتحاد الأوروبي الوسائل الضرورية لمواجهة التحديات ، وذلك بتجميعها لكل المعاهدات والاتفاقيات ، خاصة بعد رفض الدستور الأوروبي من فرنسا وهولندا.
- **مثلت** معايير كوبنهاجن للتوسع تطوراً حقيقياً . لأنها تضمنت إدخال معايير سياسية و اقتصادية مكنت كثير من الدول خاصة دول شرق ووسط أوروبا من دخول الإتحاد الأوروبي .
- **الدستور** الأوروبي احدث تحول كبير في الاتحاد الأوروبي تحولا لم يكن على مستوى العلاقات فحسب بل تغير في المفاهيم والتصورات والأفكار.
- **إن الاتحاد** الأوروبي أصبح النموذج الملهم لكل التكتلات الدولية حيث اصبح يؤخذ بعين الاعتبار في جميع المنظومات الأهلية.
- **أصبحت** اتفاقية لشبونة بديل لمشروع الدستور الأوروبي لتكون البداية لإصلاح مؤسسات الاتحاد.
- **دفعت** معاهدة لشبونة بأفكار تنظيمية جديدة إلى الواجهة أهمها توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء التي سبق ان اشرنا إليها إضافة إلي العديد من التعديلات التي أقرتها الاتفاقية.

ومن خلال الدراسة توصل الباحث للتوصات الآتية:

- **لابد** من معالجة أكثر ولو بصورة توافقية علي مبدأ الإجماع وتطوير آليات جديدة تأخذ في الاعتبار اختلاف الأوزان النسبية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومعالجة طرق التصويت داخل الإتحاد.

- **ترتيب** الأولويات بحيث تؤتي كل مها نتائجها وتفرز بحكم الضرورة و آثارها وألا يحدث خلل في هذا الأمر حتي لا يضيع مشروع الوحدة ضحية للعشوائية في التخطيط الإستراتيجي .
- **لابد** من تطوير معاهدة لشبونة لتصحيح دستور للإتحاد الأوروبي يتم فيه تجميع كل المعاهدات والاتفاقيات وحذف كل المواد المتعارضة ليصبح دستور تتوافق علية الدول مما يقوي من روح الاتحاد ويجعل مؤسساته أكثر شفافية وقابلة للمحاسبة.
- **ضرورة** معالجة مساءلة السيادة الوطنية التي تقف عقبة كبرى . أمام الوجود الإستراتيجي للإتحاد خاصة في المجالات السياسية والدفاعية وضرورة أن تصطحب المعالجة التاريخي والثقافة السائدة والأطر الاجتماعية الاقتصادية.
- **العمل** على إزالة التخوف من الدول المنضوية مؤخراً للإتحاد الأوروبي من تهمشيها في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالسياسات استنادا لمعايير الوزن الديمقراطي والجغرافي مما يعني وجود عضوية ذات درجة ثانية وذلك بالإشراك الموسع في اتخاذ القرار.

المصادر والمراجع:

- لماذا رفض الفرنسيون الدستور الاوروبي الموحد ، ابو ذكريا ، يحي ، almoslim.net.nods.
- الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، الجميلي، صدام مرير ، دار المنهل، بيروت ، الطبعة الاولى 2009.
- التنظيم الدولي للنظرية العامة والمنظمات العامة العالمية والاقليمية المتخصصة ، المجذوب، محمد ، منشورات الحلبي بيروت.
- بعد الرفض الفرنسي, صفحة ثانية للدستور في هولندا ، المدهون ، لوي www.dw.world.de/dw/articble-.or/602094/0--htm.
- الدستور الاوربي ازمة كبري ، www.arraee.com/modulesphd7name.
- الاوربيون يوقعون معاهدة لشبونه الاصلاحية ، www.alarl.com/pages.php?news .
- وظيفة الدستور الأوربي ، .WWW.dw-worldde/dw/article .
- توسع الاتحاد الاوربي، التحديات والفرص ، حمزاوي ، عمر ، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية يوليو 2004.
- احاء الدستور الاوروبي حتي لشيونة وبدون علم الشعوب ، كاسن ، برنار, www.gllsa-.comlvb/showthreadphp.26:375scached
- الدستور الاوروبي، تمرد الاباء ، مصطفي ، عبد الله ، www.alislan.org/indxphp/option.com .
- الدستور الاوروبي علي عتبة غرفة الانعاش ، مارك ، قو ستافو, ترجمة عبد الباسط المهدي.www.larepoptica.it .
- معاهدة شبونة تدخل حيز التنفيذ، .www.wowd.de-dwlarticleo.
- الطريق الي الاتحاد الاوروبي بمرر 27 دولة ، علي ، فايز السيد ، www.alukan,net/cet/cuiture/2197.
- الدستور الاوربي: الفرص والقيود ، فهمي ، جورج ثروت ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

- السلحفاة الاوربية بعد معاهدة لشبونة ، شبيب ، نبيل ، ww.annabaaorg-nhanewss/67/462/-htm.
- الدستور الاوربي قلب علماني في جسد مسيحي ، شبيب ، نبيل، www.midad-me-arts-viewfaut/3478/14/4/2008.